

Distr.: General
4 March 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولاً - مقدمة

١ - مدَّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١٨٠ (٢٠١٤)، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وطلب إليَّ أن أقدم إلى المجلس تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، وقبل تاريخ انتهاء هذه الولاية بخمسة وأربعين يوماً على الأقل. ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية منذ صدور تقريري في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤ (S/2014/617) حتى ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥، ويستعرض الأنشطة التي اضطلعت بها البعثة وفقاً لولايتها، بموجب قرارات المجلس ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، و ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، و ١٧٠٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٣ (٢٠٠٧)، و ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٢ (٢٠٠٩)، و ١٩٠٨ (٢٠١٠)، و ١٩٢٧ (٢٠١٠)، و ١٩٤٤ (٢٠١٠)، و ٢٠١٢ (٢٠١١)، و ٢٠٧٠ (٢٠١٢)، و ٢١١٩ (٢٠١٣)، و ٢١٨٠ (٢٠١٤). وأجرى وفد للمجلس زيارة إلى هايتي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بعدم التمكن من إجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية بحلول نهاية ولاية الهيئة التشريعية التاسعة والأربعين، رغم أنها انتخابات مؤجَّلة منذ فترة طويلة. وهذا ما أدى إلى توقف البرلمان عن أداء مهامه في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ومنذ ذلك الحين، اعتمد رئيس هايتي ميشيل جوزيف مارتيلي على السلطة الممنوحة له بموجب الدستور لكفالة الأداء المنتظم للمؤسسات واستمرارية الدولة. وفي الفترة التي سبقت موعد ١٢ كانون الثاني/يناير، أُجريت مشاورات مباشرة بين الرئيس وأصحاب المصلحة السياسيين، وشُكلت لجنة استشارية رئاسية لتقديم توصيات بغية كسر





100315 060315 15-03052 (A)



حالة الجمود، وجرى التوصل إلى سلسلة من الاتفاقات بين الفروع الثلاثة للسلطة، وكذلك بين الرئيس والعديد من الأحزاب السياسية. ورغم أن المشاورات لم تنجح في النهاية في تجنب حدوث فراغ مؤسسي، فقد أدت إلى استبدال رئيس الوزراء والأعضاء التسعة في المجلس الانتخابي المؤقت، وإلى استقالة رئيس المحكمة العليا. وشكل إعلان الرئيس مارتيلي عن صدور قانون الانتخابات في ٢ آذار/مارس خطوة أساسية لإجراء الانتخابات بحلول نهاية هذا العام بعد انتظارٍ دام طويلاً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعت ممثلتي الخاصة إلى عقد اجتماع للسلك الدبلوماسي والمجتمع الدولي بهدف تنسيق المبادرات في مجال التوعية، والتشجيع على تعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة السياسية وتحقيق توافق أكبر في الآراء بين المحاورين السياسيين المستائين.

٣ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، بدأ الرئيس سلسلة من المشاورات مع زعماء المجلسين التشريعيين والمجلس الانتخابي المؤقت وبعض الأحزاب السياسية، سعياً إلى تحقيق توافق الآراء بشأن الخطوات اللازمة لكفالة إجراء الانتخابات بحلول نهاية عام ٢٠١٤. غير أن قادة الأحزاب التي تبدي معارضة شديدة للسلطة رفضوا المشاركة في هذه المناقشات وطالبوا، عوضاً عن ذلك، بأن يستهل الرئيس مفاوضات حقيقية مع جميع الأطراف المعنية. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن مكتب الرئيس، بما يتفق مع تقييم سابق أجراه المجلس الانتخابي المؤقت، عن إرجاء عملية الاقتراع التي كانت مقررة لذلك اليوم.

٤ - وفي محاولة أخرى لإيجاد حل للمأزق السياسي، شكَّل الرئيس في ١ كانون الأول/ديسمبر لجنة استشارية رئاسية مكونة من ١١ عضواً، تمتد ولايتها لثمانية أيام، وتُعنى بإسداء المشورة لإيجاد حل للأزمة يتسم بأكبر قدر ممكن من المصداقية، وكذلك بالتمهيد، على أساس توافق الآراء، لإجراء الانتخابات المؤجَّلة منذ فترة طويلة. وأصدرت اللجنة تقريراً يوصي باعتماد مجموعة واسعة من التدابير لإعادة بناء الثقة في العملية السياسية وإتاحة إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٥، مع الحفاظ، في الوقت نفسه، على سلامة مؤسسات الدولة. وشملت التدابير، في جملة أمور، استقالة رئيس الوزراء، ورئيس المحكمة العليا الذي يشغل أيضاً منصب رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وجميع أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت، ليعقب تلك التدابير تشكيل حكومة توافقية ومجلس انتخابي جديد بما يتمشى مع روح دستور عام ١٩٨٧، وأن يشمل ذلك ترشيح أعضاء تختارهم هيئات المجتمع المدني، لا الفروع الثلاثة للسلطة.

٥ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وافق الرئيس على تنفيذ التدابير الموصى بها. وفي ١٤ كانون الاول/ديسمبر، أعلن رئيس الوزراء استقالته، وحذا حذوه جميع الأعضاء

التسعة في المجلس الانتخابي المؤقت، ثم رئيس المحكمة العليا. وهذا ما مهَّد لإجراء مفاوضات بين الرئيس وأحزاب المعارضة بشأن تشكيل حكومة توافقية. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع الرئيس مع خمسة من الأحزاب الستة التي تبدي معارضتها الشديدة للسلطة، في ما يشكل أول لقاء منذ انسحاب تلك الأحزاب من الحوار بين الأطراف في هايتي، في شباط/فبراير ٢٠١٤. وأفضت المناقشات التي جرت إلى تحقيق توافق الآراء بشأن السمات المنشودة لدى رئيس الحكومة الجديد، والقطاعات التي ينبغي أن ترشِّح ممثلين لعضوية المجلس الانتخابي بحيث يصبح أكثر شمولاً.

٦ - وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، قام الرئيس بتعيين إيفانز بول رئيساً للوزراء، وهو أحد الأعضاء القدامى في تيار المعارضة. واتُخذ هذا الإجراء في أعقاب تعيين رئيس وزراء مؤقت في مرحلة سابقة. وأثار تعيين إيفانز موجة جديدة من الانتقادات في أوساط أحزاب المعارضة، بحجة أن هذه الخطوة حالت دون اختتام المفاوضات. وهددت الأحزابُ المذكورة بالتخلي عن عملية الحوار. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، وقَّع رؤساء الفروع الثلاثة للسلطة، في الإطار العام للتوصيات التي أصدرتها اللجنة الاستشارية الرئاسية، اتفاقاً ثلاثياً ينص على عقد دورة استثنائية للجمعية الوطنية من أجل التصويت على التعديلات المتعلقة بقانون الانتخابات وبيان السياسة العامة للحكومة الجديدة، وتمديد فترة عمل البرلمانيين المنتهية ولايتهم. وأدى ذلك إلى إطالة ولاية الهيئة التشريعية التاسعة والأربعين. غير أن بعض الأعضاء في تيار المعارضة رفضوا الاعتراف برئيس المحكمة العليا المغادر لمنصبه باعتباره طرفاً موقعاً على الاتفاق. ولم يتمكن مجلس الشيوخ من تأمين النصاب القانوني اللازم لعقد الدورة الاستثنائية، مما أدى إلى انتهاء ولاية الهيئة التشريعية التاسعة والأربعين في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٧ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير، قبل ساعات من توقف البرلمان عن أداء مهامه، أُبرم اتفاق سياسي بين الرئيس و ١٦ حزباً سياسياً، بما في ذلك أربعة من الأحزاب التي تبدي معارضة شديدة للسلطة القائمة. وشملت هذه الخطوة اتفاقاً لإعادة النظر في تعيين رئيس الوزراء، إضافةً إلى التأكيد على تشكيل حكومة توافقية، وتحديد هيئات المجتمع المدني الموكل إليها ترشيح أعضاء للمجلس الانتخابي الجديد. وتمكن الرئيس من مواصلة المفاوضات مع الأطراف التي شاركت في التوقيع على أساس هذا الاتفاق الجديد. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، خاطب الرئيس شعبه وأكد خياره المتعلق بتعيين رئيس الوزراء المكلف، وأعلن أنه سيتم تشكيل حكومة جديدة في غضون ٤٨ ساعة. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، تولى رئيس الوزراء المعيَّن حديثاً مهامه، في حين أعلنت هيئة الرئاسة، ضمن المهلة التي

حددتها لنفسها، عن تشكيل حكومة جديدة جرى تنصيبها في ١٩ كانون الثاني/يناير، وهي تضم ٢٠ وزيراً و ١٦ وزير دولة. وأعرب بعض الأعضاء في تيار المعارضة عن عدم الرضا عن التشكيلة الوزارية، التي نُظر إليها على أنها تخضع لهيمنة الأفراد المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالسلطة التنفيذية. و لم تحصل شخصيات المعارضة إلا على ستة مناصب من مجموع ٢٠ منصباً، واحتفظ ستة وزراء سابقين بمناصبهم. وتشمل الحكومة الجديدة ثلاث نساء بين أعضائها. وهي لم تعد تشمل وزيراً منتدباً لحقوق الإنسان والفقر المدقع، لكنها تضم الآن وزيراً منتدباً لشؤون الانتخابات.

٨ - ومع تشكيل الحكومة الانتقالية، تحوَّل جل التركيز إلى إنشاء المجلس الانتخابي المؤقت. واختارت مؤسسات مستقلة من تسعة قطاعات في المجتمع المدني مرشحاً واحداً لكل منها، وقدمت خيارها إلى هيئة الرئاسة. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، قبل ساعات من وصول وفد مجلس الأمن، قام المجلس الانتخابي الجديد الذي يشمل ثلاث نساء بين أعضائه بأداء اليمين. وساد شعور عام بالرضا رغم الإعراب عن بعض الشكاوى، وإن بدرجة أقل مما كان عليه الحال في الفترة السابقة. وسرعان ما استأنف المجلس الانتخابي أنشطته التنفيذية بعد انتخاب رئيس له يُدعى بيير - لويس أوبون في اليوم نفسه، في إطار عملية انتخابية داخلية. وأوبون خبير ذائع الصيت في شؤون الانتخابات ومدير عام سابق للمجلس. وفي ١٠ شباط/فبراير، عقد المجلس الانتخابي أول مؤتمر صحفي له للإعلان عن جدول زمني أولي لإجراء انتخابات عامة تتألف من ثلاث جولات، عن طريق تنظيم عمليات اقتراع في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وبعد إجراء استعراض مشترك لمشروع قانون الانتخابات بالتشاور مع الأحزاب السياسية وبمشاركة ١٠ أعضاء من مجلس الشيوخ، قدم المجلس الانتخابي مشروع القانون إلى السلطة التنفيذية في ٢١ شباط/فبراير. وأصدر الرئيس مارتيلي قانون الانتخابات بموجب مرسوم رئاسي في ٢ آذار/مارس.

٩ - وواصلت مجموعات المعارضة التي لم تشارك في التوقيع انتقادها للاتفاقات السياسية المبرمة أخيراً، بسبل منها تنظيم مظاهرات مناهضة للحكومة. ومنذ تعيين رئيس وزراء جديد وتشكيل حكومة جديدة، لم تُلاقِ دعوات هذه المجموعات للتعبئة والتجمع في احتجاجات الشوارع سوى صدى محدود. ونادراً ما تجاوز عدد المشاركين في المظاهرات ١ ٠٠٠ شخص. بيد أن الدعوات التي أُطلقت في شباط/فبراير لتنفيذ إضرابات عامة احتجاجاً على ارتفاع أسعار الوقود أتاحت للمعارضة زيادة قدرتها على التعبئة من خلال إضافة

الرسائل المناهضة للحكومة إلى المظالم الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، التي تشمل أيضاً مطالب دفع المرتبات المستحقة للمعلمين.

١٠ - واضطلعت ممثلتي الخاصة بدورها المتمثل في بذل المساعي الحميدة لتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني. وشجَّعَتْ المحاورين الوطنيين على العمل معاً من أجل تحديد طريقة لتعزيز الثقة في العملية السياسية الجارية، والتخفيف من المخاطر المرتبطة بفقدان فرع الأداء التشريعي، وعدم التوازن المؤسسي الناجم عن ذلك.

ثالثا - التطورات الأمنية

١١ - ظلت البيئة الأمنية مستقرة بوجه عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالرغم من تسجيل زيادة طفيفة في بعض الجرائم وفي العنف المتصل بالعصابات والاضطرابات العامة. وأدت الأعباء المتزايدة على الشرطة الوطنية الهايتية لتنفيذ تدخلات ترمي إلى السيطرة على المظاهرات إلى صرف الموارد عن أنشطة الشرطة الأخرى. ووقعت عمليتا فرار كبيرتان من السجون، إحداهما في كاب هايسيان، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، وأدت إلى فرار خمسة سجناء، والأخرى في سان مارك، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وأدت إلى فرار ٣٤ سجينا. وأظهرت إحصاءات الجريمة التي جمعتها الشرطة الوطنية والبعثة، للفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٥، وقوع ما مجموعه ٥٣٨ جريمة قتل تم الإبلاغ عنها. وبالمقارنة، سُجِّلت ٤٩٩ جريمة قتل خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤، و ٥٣٦ جريمة قتل أخرى خلال الفترة المشمولة بتقريري السابق. وظلت قرابة ٨٠ في المائة من جرائم القتل، الناجمة في حالات كثيرة عن عنف العصابات، مركزة في منطقة بورت - أو - برانس الحضرية الكبرى، حيث بلغ المعدل لعام ٢٠١٤ ما قدره ٣١ جريمة قتل لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. وهذا يمثل ثلاثة أضعاف المعدل الوطني البالغ ١٠,٥ جريمة قتل لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في عام ٢٠١٤، وهو ما يظل من بين أدنى المعدلات في المنطقة، ويتمشى مع نتائج الدراسة العالمية لجرائم القتل لعام ٢٠١٣ التي أجرتها الأمم المتحدة. وسُجِّل ما مجموعه ٢٩ عملية خطف، مقابل ١٥ حالة خلال الفترة المشمولة بتقريري السابق، و ١٤ حالة في الفترة المناظرة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤. ويمكن أن تُعزى هذه الزيادة جزئيا إلى أنشطة الفارين مؤخرا من السجون، الذين أعيد إلقاء القبض على أحدهم أخيرا، وهو مجرم معروف متورط في عمليات خطف، وزُج به مرة أخرى في السجن. وبلغ مجموع حالات الاغتصاب المبلغ عنها ٢٢٠ حالة. وهذا العدد قريب مما شهدته الفترة المناظرة المشمولة بتقرير الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤ التي سُجِّلت خلالها

٢٢٤ حالة جرى الإبلاغ عنها، ويمثِّل زيادة بالمقارنة مع الفترة المشمولة بتقريري السابق، التي شهدت ١٥٦ حالة جرى الإبلاغ عنها.

١٢ - وبلغ عدد الحوادث التي وقعت في سياق الاحتجاجات العامة، التي شهدت أعمال عنف تراوحت بين استخدام حواجز الطرق وتدمير الممتلكات، والرشق بالحجارة والاعتداءات على أفراد الشرطة وعمليات إطلاق النار، ٢١٥ حادثة مسجلة. ويمثل هذا العدد زيادةً مقارنة بـ ١٦٦ حادثة اضطراب وقعت خلال الفترة المناظرة من العام الماضي، وزيادة أكبر مقارنةً بـ ١١٧ حادثة وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. ولا تزال منطقة بورت - أو - برانس الحضرية الكبرى الأكثر تأثرا، حيث أنها شهدت ٣٠ في المائة من الحوادث المسجلة، تليها بيتي غواف التي سجلت نسبة ١٥ في المائة، وفور ليبرتي التي سجلت نسبة ٥ في المائة. وكانت الاحتجاجات بوجه عام صغيرة الحجم. ومن بين الحوادث المذكورة أعلاه، البالغ عددها ٢١٥ حادثة، شارك ما يقل عن ٣٠٠ شخص في ما يقدر بـ ٧٨ في المائة منها (١٦٨ حادثة). وتراوح عدد المشاركين في ١٤,٥ في المائة من الحوادث (٣١ حادثة) ما بين ٣٠٠ و ١ ٠٠٠ شخص. ولم تتجاوز الحوادث التي شارك فيها أكثر من ١ ٠٠٠ محتج نسبة ٧,٥ في المائة (١٦ حادثة).

١٣ - وما فتئ أداء الشرطة الوطنية في مجال مكافحة الشغب يشهد تحسنا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ودعمت البعثة الشرطة الوطنية، في المقام الأول، عن طريق توفير التخطيط وإسداء المشورة التقنية في عمليات مكافحة الشغب. وفي الغالبية العظمى من الحوادث التي شهدت اضطرابات عامة عنيفة، استطاعت الشرطة الوطنية الاستجابة دون تلقي الدعم التشغيلي من البعثة. وفي ٤٧ في المائة من الحالات، حددت البعثة مسبقا مواقع وحدات الشرطة المشكلة والقدرات العسكرية على مقربة من المسارات التي جرى تخطيطها بناء على طلب من الشرطة الوطنية. ودُعيت وحدات الشرطة المشكلة والعنصر العسكري إلى المشاركة الفاعلة في مكافحة الشغب إلى جوار الشرطة الوطنية في ٦٨ في المائة و ٣٤ في المائة من عمليات النشر المحددة مسبقا، على التوالي. وجرت أغلب عمليات مكافحة الشغب بدعم من العنصر العسكري في المناطق الواقعة خارج منطقة بورت - أو - برانس الحضرية الكبرى، التي كان وجود الشرطة الوطنية فيها محدودا، وفي المقام الأول في فور ليبرتي وكاراكول وأوانامينت (المقاطعة الشمالية الشرقية)؛ وعلى طول الطريق الوطني رقم ٢ في بيتي غواف وليوغان (المقاطعة الغربية)؛ وفي ميراغوان (مقاطعة نيب).

١٤ - وقدم أيضا عنصر الشرطة والعنصر العسكري التابعان للبعثة الدعم للشرطة الوطنية في مواجهة الأخطار التي تهدد الأمن والسلامة، ولا سيما في منطقة الأسواق في كروا ديه

بوسال، وكارفور، وسيتي سولاي، وسيمون بيلي، وديلماس في منطقة بورت - أو - برانس الحضرية الكبرى. ومنذ بداية العام، شهدت بورت - أو - برانس زيادة في نشاط العصابات في أجزاء من المنطقة الحضرية الكبرى، بما في ذلك سيتي سولاي، حيث انخرطت عصابات متنافسة في مواجهات عنيفة للسيطرة على الأحياء.

١٥ - وقام العنصر العسكري بتسيير ١٨ ٤١٦ دورية عادية، من بينها ١ ٧٦٨ (٩ في المائة) دورية مشتركة تم تسييرها مع شرطة الأمم المتحدة و/أو الشرطة الوطنية باعتبارها وسيلة ردع للجريمة والعنف. وبقيت الحالة الأمنية في المقاطعات التي انسحبت منها البعثة (الشمالية الغربية، وغراند آنس، والجنوبية، والجنوبية الشرقية، ونيب، والوسطى) مستقرة، ولم يلزم تقديم الدعم التشغيلي من قِبَل العنصر العسكري بالرغم من أن حوادث الاحتجاج العام في هذه المناطق مثلت ٣٤ في المائة من جميع الاحتجاجات على صعيد البلد ككل.

رابعا - سيادة القانون وحقوق الإنسان

١٦ - لوحظت بعض التحسينات في هذا المجال، لا سيما في تعزيز المؤسسات الرقابية الرئيسية مثل المجلس الأعلى للقضاء، والهيئة العامة للتفتيش التابعة للشرطة الوطنية الهايتية، ومكتب أمين المظالم. وبُذلت جهود أيضا لإحراز تقدم بشأن الإصلاحات التشريعية الحاسمة المتمثلة تحديدا في وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون العقوبات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أظهرت السلطات الهايتية التزاما كبيرا بالتعاون مع آليات حقوق الإنسان الدولية ومعالجة الادعاءات المتعلقة بالاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة الوطنية أثناء الاحتجاجات. وفي الوقت نفسه، ظل الافتقار إلى المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي ومحدودية قدرات النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان يُشكلان شاغلا رئيسيا.

ألف - سيادة القانون

١٧ - من خلال العمل في تعاون وثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، حسَّنت الشرطة الوطنية قدراتها وتأهيلها المهني، لا سيما في مجالي منع الجريمة ومكافحة الشغب، وفقا لخطتها الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وقبل أقل من سنتين من إتمامها، أُنجز ٥٢ في المائة من الخطة الخمسية، حيث بات ٦٩ من أصل ٧٠ نشاطا من الأنشطة المقررة في مراحل مختلفة من التنفيذ.

١٨ - ومع تخرج الدفعة الخامسة والعشرين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بلغ قوام الشرطة الوطنية ما قدره ٩٠٠ ١١ فرد (من بينهم ٠٢٢ ١ امرأة، أي ما يمثل نسبة ٨,٥ في المائة من المجموع)، وبلغت نسبة أفراد الشرطة إلى السكان ١,١٤ فرد لكل ٠٠٠ ١ نسمة. ولا يزال التجنيد للدفعتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين مستمرا. ومن أجل مواصلة هذه المسيرة وبلوغ الهدف المتمثل في زيادة عدد ضباط الشرطة إلى ٠٠٠ ١٥ ضابط بحلول نهاية عام ٢٠١٦، من الضروري أن تشمل كلتا الدفعتين ما لا يقل عن ٥٠٠ ١ تلميذ ضابط.

١٩ - وأكدت حكومة هايتي التزامها بمواصلة التأهيل المهني للشرطة الوطنية في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين، بما في ذلك من خلال الدعم السياسي وأنشطة الدعوة في منتديات مثل المجلس الأعلى للشرطة الوطنية واللجنة المعنية بالتنفيذ والتوجيه الذي يقدم التوجيه الاستراتيجي والتشغيلي تحت قيادة هايتية بشأن تنفيذ خطة تطوير الشرطة الوطنية. ولا يزال يجري تقوية هذه الآليات بما يكفل الاتساق في تقديم المساعدة، وتوسيع نطاق التغطية الجغرافية للشرطة الوطنية، وتعزيز أنشطة الشرطة المتخصصة والقدرات الإدارية، وزيادة المخصصات في الميزانية.

٢٠ - وأثمرت الجهود الرامية إلى تعزيز مساءلة الشرطة الوطنية وزيادة ثقة الجمهور بها، من قبيل تقوية المفتشية العامة وتوسيع نطاق التواصل مع المجتمعات المحلية، نتائج مشجعة. وأسفر إجراء عمليات تفتيش منتظمة تتسم بالشفافية من قِبَل المفتشية العامة عن تحسين الأداء ونوعية العمليات، مع تعزيز الرقابة الداخلية في الوقت نفسه. وأدى عدد ضباط الشرطة الذين خضعوا للفحص بدعم من البعثة إلى زيادةٍ في صفوف ضباط الشرطة الوطنية الحاصلين على شهادات الاعتماد بمقدار ٢٢١ ١ ضابطا لكي يصل عددهم الإجمالي إلى ٤١٨ ٧ ضابطا، الأمر الذي قدم إسهاما إضافيا في التأهيل المهني للشرطة. وأسفر توسيع نطاق أنشطة الخفارة المجتمعية لتشمل تسع بلديات في خمس مقاطعات، وتطوير نموذج للخفارة المجتمعية الهايتية كعنصر أساسي لاستراتيجية جديدة للحد من الجريمة، عن دعم الجهود الرامية إلى زيادة الثقة في الشرطة لدى الجمهور.

٢١ - ويسَّرت ترتيبات الاشتراك في المواقع تسيير دوريات مشتركة للشرطة الوطنية وشرطة الأمم المتحدة، وتزويد نقاط التفتيش بالأفراد. وشملت الأنشطة المشتركة أيضا نشر وحدات الشرطة المشكلة وضباط الشرطة الأفراد دعما للعمليات التي تقودها المنظمة الدولية للهجرة في مخيمات المشردين داخليا. وركزت جهود البعثة على التجنيد، والحد من الجريمة، واستخبارات الشرطة، والتدريب على الإدارة، والتخطيط الاستراتيجي.

٢٢ - وبدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الدول الأمريكية، وافق المجلس الأعلى للقضاء على إعداد خريطة للنظام القضائي بغرض تقييم التوزيع السليم للقضاة في مختلف أنحاء البلد وفقا لعبء القضايا، حسب الاختصاص، وإعداد تقييمات عن أداء القضاة.

٢٣ - وقدمت البعثة الدعم لوضع الصيغة النهائية لمشروع قانون العقوبات عن طريق توفير المساعدة التقنية وتولي أعمال أمانة اللجنة التقنية المشتركة في ٣٩ دورة عمل منذ أيار/مايو ٢٠١٤. وتقدم البعثة أيضا المساعدة لفريق الخبراء العامل الذي يتولى صياغة قانون الإجراءات الجنائية. وقُدِّم إلى البرلمان في أوائل أيلول/سبتمبر قانون حماية الطفل الذي أُعد بمساعدة تقنية من منظمة الأمم المتحدة للطفولة واعتمده مجلس الوزراء في ٢٠ آب/أغسطس.

٢٤ - وكجزء من نهج الولاية القضائية النموذجية الرامي إلى تحسين كفاءة القضاء والحد من الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، ركزت البعثة في تقديم مساعدتها على بورت - أو - برانس ولي كاي وكاب هايسيان، حيث وفرت الدعم إلى نظام العدالة عن طريق تيسير ورصد الحوار بين المدعين العامين والمحاكم والشرطة الوطنية، ووضعِ خطط عمل بالتعاون مع السلطات المحلية بغرض معالجة الدعاوى القضائية وعقد جلسات استماع منتظمة. وإضافة إلى ذلك، تم تركيب برامجيات جديدة لتسجيل القضايا وإدارة البيانات القضائية، كجزء من المبادرة المشتركة بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاشتراك في الموقع في المحكمة الابتدائية في بورت - أو - برانس.

٢٥ - وفيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى القضاء، مولت البعثة إنشاء مكتبين جديدين للمعونة القانونية في المقاطعتين الشمالية والجنوبية، وقدمت الدعم التقني لنقابات المحامين المحلية من أجل إعداد القضايا التي سينظر فيها هذان الكيانان الجديدان. ومن أجل كفالة استدامة مكاتب المعونة القانونية على الصعيد الوطني، وبناء على طلب من وزارة العدل، اشتركت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تمويل وظيفة خبير استشاري دولي لدعم إعداد خطة وطنية بشأن المساعدة القانونية وصياغة قانون يتعلق بإمكانية اللجوء إلى القضاء.

٢٦ - ما زال المحتجزون في السجون الوطنية، الذين بلغ عددهم ١٠ ٢٦٨ محتجزا في ٣ شباط/فبراير، يعيشون في ظروف غير إنسانية ويعانون من الاكتظاظ، مما يُظهر الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لخفض عدد السجناء الذين ينتظرون المحاكمة. وواصلت البعثة توفير الدعم التقني لمرافق الاحتجاز في جميع أنحاء البلد بالتنسيق مع الجهات المانحة الثنائية، مع التركيز على تعزيز قدرة مصلحة إدارة السجون على التعامل مع شؤون الإدارة والأمن والاكتظاظ وظروف الاحتجاز بصورة أشمل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة

المساعدة إلى مصلحة إدارة السجون في وضع الصيغة النهائية لخطتها المتعلقة بالتطوير الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

٢٧ - وركزت البعثة، سعيا لتطبيق برنامجها المتعلق بالحد من العنف الأهلي، على بناء أسس اجتماعية للتعايش السلمي وبدائل اجتماعية - اقتصادية للشباب المعرضين للخطر والمجتمعات المحلية الضعيفة، مع القيام، في الوقت نفسه، بمكافحة حركة العصابات والأنشطة الإجرامية المرتبطة بها. ووافقت البعثة على تمويل ٢٥ مشروعا جديدا، موزعةً على مقاطعة أرتيبونيت (٣) والمقاطعة الغربية (١٥) والمقاطعة الشمالية (٧)، وتبلغ قيمتها الإجمالية ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا، أي ما يمثل ٥٠ في المائة من الميزانية المخصصة للسنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥. وتشمل هذه المشاريع تقديم المساعدة القانونية (٢)، والعمالة القصيرة الأجل (٣)، وتوليد الدخل (٣)، وحماية الفئات الضعيفة (١)، والهياكل الأساسية القائمة على كثافة اليد العاملة والأنشطة البيئية (٧)، والتوعية العامة (٣)، ومنع العنف الجنسي والجنساني (٢)، والتوعية بشأن المسائل السياسية والاجتماعية (٣)، والتدريب المهني (١). ويجري حاليا تنفيذ المشاريع الخمسين التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤ في مقاطعة أرتيبونيت (٨) والمقاطعة الشمالية (١٠) والمقاطعة الغربية (٣٢).

باء - حقوق الإنسان

٢٨ - واصلت البعثة تقديم المساعدة إلى مكتب أمين المظالم من خلال توفير التدريب أثناء العمل لموظفي المكتب في مجال الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان، وتقديم التوجيه لموظفيه الميدانيين. غير أن المكتب، باعتباره مؤسسة مستقلة جديدة نسبيا، ما زال يفتقر إلى الموارد البشرية والمادية المناسبة للاضطلاع بولايته.

٢٩ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير مشاركة كبيرة للجهات الهايتية صاحبة المصلحة في مجال الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان. وشكّل التقرير الأولي المقدم من هايتي إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تطورا إيجابيا هاما. وكانت المشاركة القوية من جانب وفد الحكومة الهايتية والمجتمع المدني الهايتي، علاوة على المعلومات الإضافية الواردة من مكتب أمين المظالم، مؤشرا على زيادة التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقدمت البعثة المساعدة التقنية والمشورة إلى الجهات الفاعلة المشاركة في هذه العملية الهامة على صعيدي الحكومة والمجتمع المدني.

٣٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر، نشرت البعثة تقريرها نصف السنوي بشأن حالة حقوق الإنسان في هايتي. وبالرغم من اختلاف بعض وجهات النظر بين الحكومة والبعثة، أظهرت التعليقات المقدمة من السلطات الهايتية المعنية والمدمجة في مرفق للتقرير، بشكل واضح، زيادة التزام الحكومة بتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. ويمكن أن يفيد التعجيل بتعيين مسؤول عن حقوق الإنسان في الحكومة المعينة حديثا في استكمال الخطوات المتخذة حتى الآن.

٣١ - وفي أعقاب وفاة الرئيس الواحد والأربعين لهايتي، جان - كلود دوفالييه، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت البعثة ومفوضية حقوق الإنسان بيانين عامين قويي اللهجة، سلطتا فيهما الضوء على أهمية مواصلة الإجراءات القانونية التي تتناول انتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم أنها ارتكبت خلال فترة حكمه الديكتاتوري. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، نظرت المحكمة العليا في دعوى مرفوعة ضد قرار محكمة الاستئناف وأمرت بأن يشمل التحقيق معاوني الرئيس الراحل. ولم يصدر حتى الآن قرار المحكمة العليا في هذا الصدد.

٣٢ - وفي سياق الجمود السياسي الراهن، شوهد متظاهرون مسلحون، كان بعضهم يحمل أسلحة هجومية، أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة. وشجبت ممثلتي الخاصة كل أعمال العنف، وأشارت إلى الحاجة إلى ضمان احترام الحق في الاحتجاج السلمي ومحاكمة جميع الجناة. وأُفرج عن ثمانية وثلاثين محتجزا في الفترة بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، في أعقاب ادعاءات بأنهم في الواقع سجناء سياسيون.

٣٣ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نظمت البعثة يوما مفتوحا بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حضرته ممثلتي الخاصة ووزيرة شؤون المرأة وحقوق المرأة. وكان من بين المشاركين صحفيات وقيادات نسائية من جميع أنحاء البلد، وقد وضعن توصيات في إطار الدراسة العالمية والاستعراض الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥ للمجلس بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وواصلت البعثة الدعوة إلى تحقيق نسبة ٣٠ في المائة من المشاركة للمرأة في العملية السياسية، وعقدت ما مجموعه ١٤ حلقة عمل في مقاطعة أرتيبونيت والمقاطعة الوسطى والمقاطعة الشمالية الشرقية والمقاطعة الجنوبية، وبلغ عدد المشاركين فيها ٩١٩ مشاركا (كان ٩٠ في المائة منهم نساء).

٣٤ - وعملت البعثة مع الشرطة الوطنية على صياغة المبادئ التوجيهية التدريبية بشأن حماية الطفل، ووفرت الدعم للواء حماية القصَّر من أجل تقييم القدرات المتعلقة بحماية الأطفال في مقاطعة نيب والمقاطعة الجنوبية والمقاطعة الشمالية الغربية، حيث تدعو الحاجة إلى تعيين قضاة متخصصين في محاكم الأحداث. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، شرعت وزارة الشؤون

الاجتماعية، بدعم من البعثة وغيرها من الشركاء، في عملية إعداد الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل بغية تحديد الأهداف المتعلقة بحماية الطفل للسنوات الخمس المقبلة.

خامسا - تعزيز سلطة الدولة

٣٥ - واصلت البعثة تقديم الدعم إلى عمليات الحوكمة من خلال تعزيز قدرات وزارة الداخلية، ومفوضيات المقاطعات والجهات التي تنوب عنها، والإدارات البلدية.

٣٦ - وساعدت البعثة وزارة الداخلية في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية الرامية إلى زيادة الإيرادات المتأتية من الضرائب المحلية في أربع بلديات هي غونايف (أرتيبونيت)، ولمبيه (المقاطعة الشمالية)، ولي كاي (المقاطعة الجنوبية)، وجيريمي (غراند آنس). وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدمت البعثة الدعم إلى ١١ بلدية في المقاطعة الجنوبية من خلال تطوير مهارات الموظفين التقنيين والإداريين.

٣٧ - وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية المقاطعة الغربية، نظمت البعثة دورات تدريبية بغرض تعزيز التعاون بين البلديات من خلال التخطيط الحضري المشترك، وتطوير المرافق العامة، وجباية الضرائب المحلية في ٢٠ بلدية بالمقاطعة الغربية.

٣٨ - وفي إطار التحضير للانتخابات، قدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي من أجل استقدام موظفي المجلس الانتخابي المؤقت في المقاطعات والبلديات وتدريبهم، ودعت إلى تطبيق حصة الـ٣٠ في المائة المخصصة للمرأة في عملية استقدام الموظفين. وقامت البعثة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم المساعدة التقنية للمجلس في إعداد الجداول الزمنية الانتخابية، وميزانيات الانتخابات وقانون الانتخابات. وقدمت البعثة أيضا الدعم لحملة التسجيل المدني التي شرع فيها المكتب الوطني لتحديد الهوية. وبالرغم من أوجه التقدم هذه، فقد أدى عدم اليقين الناشئ عن إنشاء أربعة مجالس انتخابية متتالية واستبدالها في الأشهر الـ ٢٤ السابقة إلى تأخر في بناء القدرات وفي تأميم قدرات إدارة الانتخابات. وفي شباط/فبراير، أعاد المجلس الانتخابي الذي أُنشئ حديثا تفعيل اللجنة التقنية المعنية باللوجستيات والأمن والتأميم، وهو ما يمكن أن يشجع على اتخاذ القرارات بشأن كيفية المضي قدما بشأن هذه المسائل.

٣٩ - وتم الشروع في ما مجموعه ٥٦ مشروعا جديدا من المشاريع السريعة الأثر، ليبلغ المجموع عن السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥ ما قدره ٧٦ مشروعا قيد التنفيذ في جميع أنحاء البلد، خُصص لها مبلغ ٣,٣ ملايين دولار (أي ما يمثل ٦٥,٩ في المائة من مجموع المبالغ

المخصصة). ويهدف ثلاثة وثلاثون مشروعا إلى تعزيز سلطة الدولة بوجه عام، بينما تركز تسعة مشاريع على تعزيز سيادة القانون. ويركز عشرون مشروعا على تحسين شبكات المياه والصرف الصحي، بصفة رئيسية، في الهضبة الوسطى وفي المقاطعة الغربية. وتتناول أربعة مشاريع حماية البيئة (في المقاطعة الشمالية، ومقاطعة نيب، والهضبة الوسطى)، وتهدف ثلاثة مشاريع إلى تعزيز أمن المجتمعات المحلية عن طريق تركيب تجهيزات الإضاءة العامة في المقاطعة الجنوبية الشرقية والمقاطعة الغربية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إنجاز ٤٠ مشروعا سريع الأثر من المشاريع الممولة في إطار ميزانية الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

سادسا - آخر المستجدات والأنشطة المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية والإنمائية

٤٠ - ظلت الزيادة الأخيرة في حالات الإصابة بالكوليرا، واستمرار وجود المشردين داخليا وانعدام الأمن الغذائي، تشكل مجالات تركيز الحكومة والأمم المتحدة. بيد أن الأسباب الكامنة لهذه الاحتياجات الإنسانية كثيرا ما تكون ذات طابع نُظُمي وتتطلب حلولا دائمة تضعها الحكومة وتتولى توجيهها، بدعم تمويلي طويل الأجل. وما زال تعرُّض هايتي للمخاطر البيئية مثل الفيضانات والأعاصير يضع السكان في مواجهة حالات الطوارئ. وعلى ضوء هذه الخلفية، شرعت الأمم المتحدة وحكومة هايتي في وضع نداء انتقالي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ لتلبية الاحتياجات العاجلة، ومعالجة مواطن الضعف الأساسية، والعمل في الوقت نفسه على زيادة قدرة الأسر المعيشية في هايتي على الصمود. وبالنظر إلى المأزق السياسي القائم، لم يتحقق تقدم يُذكر في الأنشطة الإنمائية الأساسية التي تم البدء فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ومنها على سبيل المثال إصلاح المالية العامة وتنسيق المعونة.

ألف - الأنشطة المضطلع بها في مجال العمل الإنساني

٤١ - في حين شهد عام ٢٠١٤ تراجعا بنسبة ٥٣ في المائة في عدد الأشخاص المشتبه في إصابتهم بالكوليرا مقارنةً بالعام السابق (أُحصيت ٢٧ ٧٥٣ حالة إصابة مشتبه بها و ٢٩٦ حالة وفاة)، فقد ارتفع هذا العدد خلال الربع الأخير، ولا سيما في المقاطعة الغربية والمقاطعة الشمالية ومقاطعة أرتيبونيت والمقاطعة الوسطى. ويُعتبر سقوط الأمطار الغزيرة والاستغلال غير المشروع لشبكات المياه العامة في المناطق الحضرية من العوامل التي تسبَّبت جزئيا في هذا الارتفاع. وكانت منطقة العاصمة بورت - أو - برانس الأشد تأثرا مع تسجيل ما يقرب من ٩ ٠٠٠ حالة. وما زال هناك عدد من التحديات التنفيذية فيما يتعلق بإدماج مسألة مكافحة الكوليرا في الهياكل الوطنية، وقد ضاعفت من أثرها مغادرة الشركاء

نظرا للافتقار إلى التمويل، مما كان له، بدوره، تأثير على قدرة معالجة هذه الحالات (مع توافر ٢٥٠ مرفقا لعلاج الكوليرا في عام ٢٠١١ مقابل ١٥٩ مرفقا في عام ٢٠١٤).

٤٢ - وبالنظر إلى الزيادة الكبيرة التي طرأت مؤخرا في حالات الإصابة بالكوليرا، أنشأت الحكومة المعيَّنة حديثا فرقة عمل مشتركة بين الوزارات من أجل تصميم خطة طوارئ وتنسيق الاستجابة على المستوى التقني. وكثَّفت الأمم المتحدة والشركاء في مجال العمل الإنساني من جهود مكافحة الوباء، بوسائل تشمل الاستثمار في حملات التوعية المجتمعية، وتوفير مياه الشرب، وصيانة شبكات المياه ومرافق الصرف الصحي ورصدها، وتوفير آليات المراقبة والاستجابة الطبية. وفي أعقاب تفشي وباء الكوليرا في السجن الوطني في بورت - أو - برانس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أجرت الحكومة حملة تحصين استهدفت ٦٢٥ ٥ شخصا في ١٦ سجنا، بدعم من الأمم المتحدة والجهات الشريكة.

٤٣ - وواصلت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالكوليرا عملها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع التركيز على وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية ترمي إلى دعم المجتمعات المحلية والأسر المتأثرة بالكوليرا. ودعت الأمم المتحدة إلى تدخلات متعددة التخصصات تستهدف أكثر المناطق تأثرا، بما يتماشى مع برامج التخفيف من حدة الفقر التي تقودها الحكومة. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بين الأمم المتحدة وحكومة هايتي بشأن استراتيجية مشتركة تستند إلى الحملة الوطنية المتعلقة بالمرافق الصحية التي بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٤ خلال زيارتي إلى البلد. واستُهلت الحملة في ١٦ كميونا من الكميونات ذات الأولوية في المناطق التي ترتفع فيها مخاطر الإصابة بالكوليرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتعاون مكتب مستشاري الخاص المعني بالطب المجتمعي ومكتب كبير منسقيَّ لمكافحة الكوليرا في هايتي لتتبع التعهدات والمدفوعات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالخطة الوطنية للسنوات العشر للقضاء على الكوليرا في هايتي. وتم تمويل الخطة بنسبة ١٨,٣ في المائة، وقد صُرفت المدفوعات الخاصة بـ ١٢,٩ في المائة منها.

٤٤ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كان لا يزال هناك ٣٩٧ ٧٩ شخصا من المشردين داخليا في ١٠٥ مخيمات وفقا لمصفوفة تتبع التشرد التي أعدها المنظمة الدولية للهجرة. ويمثل هذا انخفاضا قدره ٩٤ في المائة من مجموع ١,٥ مليون مشرد داخلي وانخفاضا قدره ٩٣ في المائة في عدد المخيمات المقامة بعد زلزال عام ٢٠١٠. ومن بين المخيمات المتبقية، ثمة ٤٩ مخيما تستضيف أكثر من ٦٠٠ ٦٢ شخص، لكنها غير مشمولة بأي مبادرات للعودة أو إعادة التوطين. وهناك واحد وعشرون مخيما تستضيف أكثر من ٨٠٠ ٢٢ مشرد داخليا، وهي معرضة لخطر الإخلاء القسري بسبب النزاع

مع أصحاب الأراضي، وهناك ٢٦ مخيما تستضيف نحو ٣٠٠ ٤١ شخص وهي معرّضة لمخاطر بيئية. وأدى استمرار هطول الأمطار في المقاطعة الشمالية في تشرين الثاني/نوفمبر إلى مقتل ١٨ شخصا، وتشريد ٠٠٠ ١٠٠ آخرين. وقام الشركاء في مجال العمل الإنساني بتنظيم توزيع المعونة بتنسيقٍ من المديرية الوطنية للحماية المدنية.

٤٥ - ومع توقف عمل الآليات الأربع الأخيرة المتبقية لمجموعات العمل الإنساني في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ظل الدعم المشترك بين الوكالات يعزز سيطرة الدولة على التوصل إلى حلول مستدامة في القطاعات الاجتماعية الرئيسية المتمثلة في الصحة، والمياه والصرف الصحي، والتعليم، والحماية. واستمرت جهود إغلاق مخيمات المشردين داخليا المتبقية من خلال نقل المشردين داخليا، بتوفير إعانات الإيجار أو دمج المخيمات في أحياء مجاورة من خلال عملية تشاركية للتخطيط الحضري. ويهدف هذا الإجراء إلى تحسين الإدارة الحضرية للبلديات المتضررة وتيسير إدماج المشردين داخليا على الأمد الطويل.

٤٦ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بلغ تمويل خطة العمل الإنساني ٥١ في المائة، ورغم ذلك ما زالت خطة مكافحة الكوليرا تعاني من نقص التمويل. واعترافا بالأسباب الإنمائية لاحتياجات هايتي في المجال الإنساني، سيحل النداء الانتقالي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ محل خطة العمل الإنساني.

باء - الأنشطة الإنمائية

٤٧ - أصدر صندوق النقد الدولي التقرير المتعلق باستعراضه الثامن في إطار برنامج التسهيل الائتماني الممدد. ويشير التقرير إلى نمو متوقع في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يتراوح بين ٣,٥ و ٤ في المائة للسنة المالية ٢٠١٤ وإلى إحراز تقدم في الإصلاحات الهيكلية. غير أن الإعانات المالية المرتفعة لدعم قطاع الطاقة، وانخفاض الإيرادات عما هو متوقع، والاعتماد على التمويل الخارجي، كلها تشكل مخاطر كبيرة بالنسبة للنمو الاقتصادي. وأظهر التقرير المتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، الصادر عن الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إحراز تقدم باتجاه تحقيق الغايات الإنمائية الواردة في معظم الأهداف، والبالغ عددها ثمانية أهداف. ويجري استخدام هذا التقرير كأداة في وضع السياسات.

٤٨ - وأسهم عدم وقوع كوارث طبيعية في عام ٢٠١٤، وتوافر بيئة اقتصادية مستقرة نسبيا، وتنفيذ تدخلات منسقة للحكومة وشركائها، في تحقيق استقرار حالة الأمن الغذائي. ومع ذلك، ما زالت تلك الحالة تتسم بالهشاشة ويمكن أن تتدهور بسرعة في حالة حدوث كارثة طبيعية كبرى. وسعياً إلى تعزيز قدرة الحكومة على رصد انعدام الأمن الغذائي

والتصدي له قبل وقوع الكوارث الطبيعية وفي أعقابها، عملت الأمم المتحدة مع الوكالة الوطنية لتنسيق الأمن الغذائي على إعداد التقييمات والتحليلات، وقدمت الدعم للوكالة خلال عمليات المحاكاة وإنشاء مراكز الاتصالات اللاسلكية في حالات الطوارئ. وفي الوقت الحاضر، هناك ما يقدر بنحو ثلاثة ملايين شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي، منهم أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي. ويعاني نحو ١٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد المتوسط الشدة.

٤٩ - وواصل فريق الأمم المتحدة القطري وضع مبادرات برنامجية مشتركة جديدة وتنفيذها على نحو يتماشى مع الركائز الأربع للإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، وهي إعادة البناء المؤسسي والإقليمي والاقتصادي والاجتماعي. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بلغ معدل الصرف الإجمالي لمشاريع الأمم المتحدة الممولة من صندوق تعمير هايتي ٩٣ في المائة. وحاليا، لا يجري تنفيذ سوى ثلاثة برامج من البرامج التي يشملها الصندوق، وهي ”الوقاية من الزلازل في الشمال“ (١٠ ملايين دولار) و ”دعم إعادة بناء المساكن“ (٣٠ مليون دولار)، اللذان يستهدفان مقاطعة أرتيبونيت والمقاطعات الشمالية والغربية والجنوبية والجنوبية الشرقية، و ”تنمية قطاع منتجات الألبان“ (٢ مليون دولار).

٥٠ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة الثنائية الرفيعة المستوى المشتركة بين هايتي والجمهورية الدومينيكية اجتماعها الرابع. وركزت المناقشات خلال تلك الجولة من المفاوضات على مبادرات الاستثمار الخاص في المناطق الحدودية. ومن أجل القيام على نحو فعال بدعم العملية الثنائية، قامت هايتي والجمهورية الدومينيكية، بدعم من الأمم المتحدة، بتنظيم معتكف مشترك في كانون الأول/ديسمبر. ولكن بالنظر إلى الشواغل المحلية في كل من هايتي والجمهورية الدومينيكية، والأحداث التي طالت مواطنين هايتيين في الجمهورية الدومينيكية وكانت موضع تغطية إعلامية واسعة، وأدت إلى اندلاع مظاهرات في هايتي، فمن المحتمل أن تفقد العملية من زخمها.

٥١ - وبدأ تنفيذ برنامج متكامل يستهدف زيادة القدرة على الصمود أمام مخاطر الكوارث في مقاطعة غراند آنس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وهو يشمل ما يلي: تقييم المخاطر، والتأهب للكوارث على صعيد المجتمع المحلي، ونُظم المدخرات والقروض في القرى، والهياكل الأساسية الثانوية، وحماية النساء والفتيات، وتعزيز النظام الصحي لحالات الطوارئ، والإنتاج الزراعي. وسيقدم البرنامج الدعم إلى ثلاثة كميونات على مدى فترة خمس سنوات، وهو يهدف إلى تعزيز قدرة السكان المحليين على الصمود أمام الآثار الناجمة عن الصدمات الخارجية، ولا سيما الكوارث الطبيعية. ووفرت الأمم المتحدة الدعم للسلطات الهايتية

في إقامة برنامج لشبكات الأمان الاجتماعي، بسبل منها وضع قاعدة بيانات وطنية للأسر المعيشية الضعيفة.

سابعا - آخر المستجدات بشأن تركيز أنشطة البعثة وإعادة تشكيلها

٥٢ - وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٨٠ (٢٠١٤)، يعتزم العنصر العسكري خفض عدد أفراده من ٠٢١ ٥ فردا إلى ٣٧٠ ٢ فردا، والحفاظ على مستويات تناهز المستويات الحالية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وتمشيا مع عمليات التناوب المقررة لبعض الوحدات، تم تصحيح حجم العنصر العسكري في كانون الثاني/يناير. ونتيجة لذلك، بلغ قوام العنصر العسكري ٦١٥ ٤ فردا في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥. وسعيا إلى إتاحة القدرة على الاستجابة السريعة، يُتوقع إعادة تشكيل الأسطول الجوي بحيث يشمل ثلاث طائرات نقل عمودية عسكرية متوسطة الحجم من طراز MI17، فضلا عن طائرتين عموديتين من طراز UH1H.

٥٣ - وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة العمل مع حكومة هايتي من أجل دفع وتيرة التقدم باتجاه النقاط المرجعية الأربع المتفق عليها بشكل مشترك لتحقيق الاستقرار، والمحددة في خطة تركيز أنشطة البعثة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. إلا أن استمرار الأزمة السياسية أدى إلى تحويل الانتباه عن السعي الدؤوب لاتخاذ مبادرات تقوم عليها عملية تركيز الأنشطة. وقد أُرفقت بهذا التقرير آخر المستجدات عن الإنجازات والتحديات (انظر المرفق الأول). وعلى نحو ما ورد في تقريري السابق، أنجزت البعثة تركيز أنشطة الدعم اللوجستي ضمن أربعة مراكز إقليمية (بورت - أو - برانس، وغوناييف، وكاب هايسيان، ولي كاي). واستمر التخطيط للقيام، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، بإغلاق مكتب الدعم في سانتو دومينغو، وأحد المكاتب الإقليمية في جاكميل، وخمسة مكاتب اتصال (جيريمي، وميراغوان، وبور - دو - بي، وفور - ليبيرتي، وهانش) و ١٠ من المواقع التي تشترك الشرطة فيها مع جهات أخرى، البالغ عددها ٣٨ موقعا. وتم إجراء استعراض لملاك الموظفين المدنيين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ترد نتيجته في مشروع ميزانية البعثة الذي قدمتُه للسنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، تجري إعادة تشكيل شعبة دعم البعثة تمشيا مع الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني، وإضفاء الطابع المركزي على أنشطة التخزين من أجل تحسين إدارة الموجودات، وتقديم الخدمات، وزيادة الكفاءة من حيث التكلفة.

٥٤ - وتم إنشاء لجنة توجيهية مشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة للاسترشاد بها في عملية تنقيح الإطار الاستراتيجي المتكامل. وتعكس التنقيحات عملية تركيز أنشطة البعثة، والانتقال

من سياق العمل الإنساني إلى سياق إنمائي، واتجاهات التمويل، والخطط الجديدة التي أعدها الحكومة في مجالي التخفيف من حدة الفقر والاستثمار. وأتاح التنقيح فرصة لاستعراض الأهداف والمؤشرات، واقتراح آليات لتحسين الإبلاغ والرصد. كما أتاح للبعثة ولفريق الأمم المتحدة القطري تحديد مجالات معينة لتعزيز التعاون، رهنا بتوافر موارد مالية إضافية.

٥٥ - وشرعت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أيضا في مناقشات بشأن خطة انتقالية لإرساء الأسس التي تقوم عليها إعادة التشكيل التدريجية لوجود الأمم المتحدة في هايتي بعد عام ٢٠١٦. وهذا يشمل الأثر الناجم عن العملية الانتقالية على شركاء البعثة في التنفيذ وتقديم الخدمات من جانب حكومة هايتي على حد سواء. وتقرر أنه ينبغي وضع خارطة طريق على أساس الأوضاع القائمة مع حكومة هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري لتوجيه عملية نقل المهام إلى الشركاء المناسبين، حسب الاقتضاء. ولدعم هذه العملية، أنشأت ممثلتي الخاصة فريقا لدعم إعداد الخطة الانتقالية التي ستشمل استراتيجية لتعبئة الموارد وستستند إلى النقاط المرجعية لتركيز أنشطة البعثة والإطار الاستراتيجي المتكامل من أجل كفالة فعالية التنسيق مع أطر التخطيط القائمة. وتتمثل الخطوة التالية في إجراء مشاورات مع الحكومة من أجل إقامة شراكة شاملة بشأن العملية الانتقالية، والاضطلاع على نحو مسؤول بإدارة الآثار الأوسع نطاقا لإعادة التشكيل التدريجية لوجود الأمم المتحدة في البلد. وسوف أقدم المزيد من المعلومات المستكملة عن التقدم المحرز بشأن العملية الانتقالية في تقريري المقبل إلى مجلس الأمن.

ثامنا - الجوانب المالية

٥٦ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٨/٢٨٩، مبلغا قدره ٥٠٠ ٠٨٠ ٥٠٠ دولار لتغطية نفقات البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقُدمت الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى الجمعية لتنظر فيها في الجزء الثاني من الدورة التاسعة والستين المستأنفة. وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، بلغت قيمة الاشتراكات المقرّرة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٩١,٠ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما قدره ٢ ٧٣٥ مليون دولار. وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، كان مجموع المبالغ المستحقة السداد للبلدان المساهمة في البعثة بقوات ووحدات شرطة مشكّلة يساوي ١٧,١ مليون دولار. وقد تم رد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات للفترات الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وفقاً لجدول التسديد الربع السنوي.

تاسعا - ملاحظات

٥٧ - لقد تسنى لوفد مجلس الأمن، خلال الزيارة التي أجراها إلى هايتي، أن يقف شاهدا على الحالة السياسية المتقلبة، وأن يقيس التحديات التي لا تزال تواجه البلد. ومما يثير قلقا شديدا عدم القدرة على إجراء الانتخابات المؤجَّلة منذ فترة طويلة، وتوقُّف أداء المهام البرلمانية منذ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وأدى تنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة الاستشارية الرئاسية، والاتفاقات التي توصلت إليها السلطة التنفيذية وأصحاب المصلحة السياسيون في البلد، إلى تشكيل حكومة جديدة وتعيين مجلس انتخابي مؤقت جديد. غير أن التحالف السياسي الناشئ عن هذه الخطوات هو تحالف هش. إذ أنه يتوقف على حسن نوايا الحكومة والأحزاب السياسية في صون الاتفاقات المبرمة، وقدرة المجلس الانتخابي المؤقت الجديد على الحفاظ على استقلاله. وثمة دلائل مشجعة على بدء القادة السياسيين في هايتي بالسير في طريق إيجابي. ومن شأن هذا التطور، في حال استمراره، أن يعزز التوافق السياسي اللازم لإجراء الانتخابات المؤجَّلة منذ فترة طويلة، وعودة البرلمان إلى أداء مهامه.

٥٨ - وظلت ممثلتي الخاصة في هايتي تؤكد، إلى جانب المجتمع الدولي، ضرورة قيام الجهات الفاعلة الوطنية بتحديد طريقة عمل تشمل سائر أعضاء مجلس الشيوخ والشخصيات البارزة في المجتمع المدني، بحيث تؤدي إلى تعزيز الثقة في العملية السياسية وإلى التخفيف من المخاطر المرتبطة بتوقف الهيئة التشريعية عن أداء مهامها. وإني أدعو جميع الجهات الفاعلة إلى مواصلة مشاركتها في الحوار البناء باعتباره وسيلة للخروج من الطريق المسدود والمضي باتجاه إجراء الانتخابات، على نحو يكفل عمل جميع مؤسسات الدولة. وأدعو هذه الجهات أيضا إلى ممارسة ضبط النفس، وإلى مناشدة مؤيديها التحلي بالمسؤولية في العمل، والسعي إلى التقليل من التوترات حفاظا على سلامة ومصداقية ما سيمثِّل عملية انتخابية معقدة وتحقيق استقرار هايتي على الأمد الطويل.

٥٩ - ويشكل التعاون السريع الذي أبداه المجلس الانتخابي المؤقت المنشأ حديثا عاملا مشجعا. ومن الهام جدا أن يؤدي المجلس مهامه باستقلال تام وبأقصى قدر من الشفافية. وأحثُ السلطة التنفيذية على ألا تألو جهدا في كفالة تقديم التمويل الكافي لتغطية كامل التكاليف التشغيلية للمجلس الانتخابي، فضلا عن الموارد اللازمة لأمن الانتخابات. ويشكل العمل الذي اضطلع به المجلس الانتخابي للتشاور مع الأحزاب السياسية وسائر أعضاء مجلس الشيوخ بشأن مشروع الإطار القانوني جهدا جديرا بالثناء وخطوة هامة أدت إلى قيام رئيس هايتي بالإعلان عن المرسوم الانتخابي في ٢ آذار/مارس. وأحثُ أيضا السلطة التنفيذية على

تطبيق الأحكام ذات الصلة من القانون المتعلق بتمويل الأحزاب السياسية تشجيعا لتحقيق أوسع مشاركة ممكنة.

٦٠ - ومن المحتمل أن تواجه حكومة هايتي تحديات كبيرة في إدارة الجانبين الأمني واللوجستي للعملية الانتخابية المتوقع إجراؤها في عام ٢٠١٥ وفي أوائل عام ٢٠١٦. وتنبع هذه التحديات من السياق السياسي الهش ومن التعقيد الذي يُتوقع أن تنطوي عليه هذه الانتخابات. وفي حين تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة، في حدود الوسائل والقدرات المتاحة لها، فلا بد لمؤسسات هايتي من أن تتولى بالكامل زمام عملية تنظيم الانتخابات وإجرائها. وتحقيقا لهذه الغاية، أرحب بالعمل الذي بادر إليه المجلس الانتخابي للقيام، عن طريق لجانه الفنية، بتقييم الاحتياجات غير الملبَّاة وبتحديد سبل معالجتها بالتعاون مع السلطات المعنية في هايتي. وأشجع على نشر البعثات الدولية المتكاملة لمراقبة الانتخابات في هايتي، التي من شأنها أن تتيح التدقيق في العملية وأن تسهم في إشاعة المزيد من الثقة والاطمئنان إزاءها.

٦١ - ولا تزال جهود تعزيز مؤسسات سيادة القانون في البلد وإرساء استقلالها في العمل من العناصر الأساسية في عملية تحقيق الاستقرار. وتمثل المكاسب التي تحققت مؤخرا خطوات هامة، ومنها على سبيل المثال صياغة قانون العقوبات، والبدء بعملية فحص سجلات المرشحين لشغل مناصب قضاة، واستمرار عملية فحص سجلات ضباط الشرطة، وزيادة الخدمات في مجال تقديم المعونة القانونية. ومع ذلك، لا يزال التقدم البطيء نحو كفالة المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب من العوامل المثيرة للقلق. ويشكل انتشار الاحتجاز المطوَّل قبل المحاكمة وما ينجم عنه من حالات اكتظاظ في المرافق الإصلاحية، بالإضافة إلى ظروف الاحتجاز اللاإنسانية، مدعاة للقلق الشديد أيضا. وإني أحث الحكومة، مرة أخرى، على تعزيز المؤسسات الرئيسية لسيادة القانون، وتحسين قدرات آليات الرقابة اللازمة.

٦٢ - وأرحب بالزيادة التي سُجلت في قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وبنموها المستمر، وهي باتت تتكون الآن من ٩٠٠ ١١ فرد في الخدمة. وأشجع الحكومة على ألا تألو جهدا في تحقيق الهدف المتمثل في زيادة هذا العدد ليبلغ ٠٠٠ ١٥ فرد كحد أدنى بحلول عام ٢٠١٦. وأثني على قيادة الشرطة الوطنية لقيامها بتعزيز قدرات المفتشية العامة، باعتبار ذلك خطوة أساسية لتنمية ثقافة المساءلة والانضباط الداخلي في المؤسسة. وأحث على استمرار التزام الحكومة والشركاء الدوليين بكفالة تقديم التمويل الكافي لإتاحة وجودٍ أكبر للشرطة الوطنية في المناطق، ومواصلة تعزيز قدرات الشرطة في مجالي الإدارة والتنظيم.

٦٣ - ويشهد تراجع الحالات الجديدة للإصابة بالكوليرا، بنسبة بلغت ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٤، على عزم السلطات الهايتية ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، والتزامهم بالجهد المستمر للقضاء على هذا الوباء. غير أن النقص في التمويل أدى إلى الحد من عدد المرافق المخصصة لعلاج الكوليرا بنسبة ٣٦ في المائة. ويُعتبر الحفاظ على آليات الاستجابة أمرا حيويا، تماما كاستمرار التركيز على احتواء هذا الوباء والقضاء عليه، في النهاية، بقيادة الحكومة . ولذا أدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الأموال والخبرات المطلوبة في إطار الاستجابة الحالية لتنمية القدرات، سواء بشكل فوري أو على الأمد الطويل.

٦٤ - وتمكنت الشرطة الهايتية حتى الآن من التعامل بشكل جيد مع الزيادة الأخيرة المسجلة في عدد الجرائم، بما في ذلك في منطقة بورت - أو - برانس الكبرى، ومن السيطرة كذلك على الاضطرابات العامة. بيد أن هذه التطورات تثير القلق نظرا إلى الوضع السياسي المتقلب الذي تتسم به الفترة الحالية. ويُحتمل أن تؤدي الانتخابات المقبلة إلى استمرار تفاقم حدة الأجواء السياسية المتقلبة أصلا، بينما تعمل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على تركيز أنشطتها. وإذ تضع الأمانة العامة في اعتبارها المخاطر الناجمة عن عدم استقرار البيئة واحتمال أن يطول أمدُ الفترة الانتخابية، فإنها تسعى إلى كفالة أن تظل البعثة قادرة على التنقل قدر الإمكان. وسيجري استعراض وضع أفراد البعثة النظاميين على أرض الواقع، حسب الاقتضاء، توخيا لإبراز دورهم إلى أقصى حد على ضوء وجودهم المعاد تشكيله. وستستفيد الأمانة العامة أيضا استفادةً كاملة من مستويي القوام المأذون بهما، أي ٦٠١ ٢ فرد من أفراد الشرطة، و ٣٧٠ ٢ فردا من الأفراد العسكريين، من أجل زيادة المساعدة التنفيذية المقدمة إلى سلطات هايتي في إطار الحفاظ على القانون والنظام، وتوفير الدعم الأمني واللوجستي خلال الانتخابات المقبلة.

٦٥ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني لممثلتي الخاصة، ساندرا أونوريه، لما تقدمه من خدمات لدعم هايتي في الوقت الذي يقف فيه هذا البلد عند مفترق طرق حاسم، بينما البعثة تجتاز عملية إعادة تشكيلها. وأود أيضا أن أشكرها على الدعم الذي قدمته إلى مجلس الأمن لكفالة أن تكون البعثة التي أوفدها مؤخرا إلى هايتي مثمرة. وأود كذلك أن أشكر النساء والرجال العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء الآخرين، على استمرار تفانيهم والتزامهم بتحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي.

المرفق الأول

التقدم المحرز في تركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

١ - أشرتُ في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن (S/2013/139)، المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٣، إلى خطة لتركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة، وهي تحدد أربع نقاط مرجعية لتحقيق الاستقرار. وتشكل هذه النقاط إطارا لعملية تركيز أنشطة البعثة. وها أنا أعرض في هذا المرفق معلومات مستكملة عما أُحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير من تقدم بهذا الشأن.

تطوير الشرطة

٢ - تمشيا مع الحاجة إلى إضافة ١ ٠٠٠ ضابط جديد سنويا، تخرجت أكبر مجموعة على الإطلاق من ضباط الشرطة الوطنية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وتضمنت ١ ١١٨ طالبا (بما في ذلك ١١٣ امرأة) بالإضافة إلى ١٠ من النساء المعينات حديثا اللواتي تخرجن من دورة التدريب الأساسي للشرطة في كولومبيا. وبذلك بلغ قوام قوة الشرطة قرابة ١١ ٩٠٠ فرد في الخدمة (منهم ١ ٠٢٢ امرأة). ومن المتوقع أن يبدأ تدريب المجموعة المقبلة المؤلفة من حوالي ١ ٥٠٠ طالب في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٣ - وتقدم كلية الشرطة الوطنية التدريب الأساسي لجميع الطلاب المجندين حديثا من خلال الاستعانة بـ ٨٤ مدربا (منهم خمس نساء). ومن أجل تعزيز قدرة الكلية على تدريب عدد يصل إلى ١ ٥٠٠ طالب في كل دفعة تخرج، تتمتع قوة الشرطة الوطنية بالقدرة على استقدام الملاك اللازم من المدربين وتدريبهم. وفي أكاديمية الشرطة الوطنية التي لا تزال تموَّل بدعم من المانحين، نفَّذ ٣٤ من مفوضي الشرطة (منهم ١٦ امرأة)، و ٤١ مفتشا (منهم سبع نساء)، برنامجا لتدريب كبار المديرين.

٤ - وتم بلوغ المستوى الموصى به بتعيين ثلث ضباط الشرطة الوطنية في مناطق تقع خارج منطقة مدينة بورت - أو - برانس الكبرى. وجرى نشر ٧٣٤ ضابطا من الضباط المتخرجين حديثا، البالغ عددهم ١ ١٢٨ ضابطا في تلك المناطق (٢٠٤ منهم في المقاطعة الغربية)، ونُشر الضباط الباقون البالغ عددهم ٣٩٤ ضابطا لدى وحدات الشرطة المتخصصة.

٥ - وتحسنت قدرة قوة الشرطة الوطنية على إدارة اللوجستيات والأصول الخاصة بها على نحو فعال، بإضافة ٥٤ مركبة ودراجة نارية جديدة إلى أسطول مركبات الشرطة الوطنية، فضلا عن توفير التدريب اللوجستي المتعلق بإدارة مستودعات الأسلحة والمخزونات والورش.

٦ - وركزت وحدة التدريب المتخصص جهودها على تدريب وحدات التدخل، وعلى تقديم تدريب مستمر ودورات تكميلية لعدة فروع متخصصة في الشرطة. وخلال الأشهر الستة الماضية، جرى تدريب ما مجموعه ٦٨٠ فردا من أفراد الشرطة (بما في ذلك ٣٣ امرأة) على أساليب عمل الشرطة واستخدام الأسلحة النارية، والحفاظ على النظام العام.

٧ - واعتمدت حكومة هايتي ميزانية الشرطة الوطنية للفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥، وكان مبلغها النهائي ٣٦٠,٩٥ ٢١٥ ١٤٨ دولارا، أي ما يمثل زيادة بنسبة ١٤,٣٥ في المائة عن ميزانية السنة السابقة. وطلب وزير العدل والأمن العام رسميا الحصول على ميزانية تكميلية بسبب عجز قدره ١٩ في المائة في الميزانية المعتمدة.

بناء القدرات الانتخابية

٨ - لم تجرِ الانتخابات التشريعية والمحلية والبلدية في عام ٢٠١٤، الأمر الذي يمثل خرقا للجداول الزمنية المنصوص عليها دستوريا. واقترح المجلس الانتخابي المؤقت جدولا زمنيا أوليا لإجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والرئاسية في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ودعا الأحزاب السياسية إلى المناقشة في هذا الصدد.

٩ - ونفذ المجلس الانتخابي المؤقت عددا من الأنشطة التحضيرية، بما في ذلك تعيين مديرين فنيين في مجالات اللوجستيات والعمليات والاتصالات في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وفي أواخر عام ٢٠١٤، جرى أيضا تعيين ملاك الموظفين لمكاتب انتخابات المقاطعات البالغ عددها ١١ مكتبا ومكاتب الانتخابات البلدية البالغ عددها ١٤٢ مكتبا.

١٠ - وعقب تعيين المجلس الانتخابي المؤقت الجديد في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ تطبيقا لروح المادة ٢٨٩ من الدستور، بدأ العمل على استعراض قانون الانتخابات، وإنشاء المكاتب الانتخابية للمقاطعات والبلديات، ووضع جدول زمني للانتخابات. ووفقا للمادة ١٩٢ من الدستور المعدل، لا يمكن تعيين مجلس انتخابي دائم إلا بعد تكوين الجمعية الوطنية.

١١ - وأسهمت حكومة هايتي بمبلغ ١٣,٥ مليون دولار في صندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشترك للتبرعات استعدادا للانتخابات المقبلة، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧ ملايين دولار عن المبلغ المساهم به في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

١٢ - وقد تم استئناف المناقشات المتعلقة بتولي دولة هايتي لمزيد من المسؤولية عن أمن ولوجستيات الانتخابات في إطار المجلس الانتخابي المؤقت الجديد، بعد تعثرها في أعقاب إنشاء واستبدال أربعة مجالس انتخابية على مدى ٢٤ شهرا.

سيادة القانون وحقوق الإنسان

١٣ - واصل المجلس الأعلى للقضاء تعزيز قدراته وملاك موظفيه، من خلال بدء عملية فحص السجلات الشخصية للمرشحين لشغل منصب مدير هيئة التفتيش القضائي ومناصب عشرة مفتشين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بدأ المجلس أيضا عملية فحص السجلات الشخصية للمرشحين لشغل مناصب قضاة. وعلى الرغم من أن للمجلس ميزانية ممولة من الدولة منذ عام ٢٠١٣، فإن التعديلات المقترحة على الميزانية الحالية للفترة المالية من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لم تُعتمد بعد.

١٤ - واتُخذت خطوات أولية لتعزيز قدرات الديوان الأعلى للمحاسبة والمنازعات الإدارية بتوقيع مذكرة تفاهم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والديوان الأعلى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وتُنشئ المذكرة البروتوكول الذي يوافق البرنامج الإنمائي بموجبه على مساعدة الديوان في نشر استعراضه السنوي للنفقات العامة وموجودات الأصول العامة، وفي إجراء استعراض تشخيصي للاحتياجات المؤسسية، وفي تعزيز قدرات الموظفين. ويمهد هذا البروتوكول للدعم الذي يُتوقع أن يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل إلى المحكمة.

١٥ - وتحسنت القدرات التنفيذية لمكتب أمين المظالم في أداء ولايته. وتعززت قدرات وحدته المعنية بالأبحاث والتحقيقات العامة بشكل ملحوظ عن طريق التدريب أثناء العمل في مجال الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان وتوجيه الموظفين الميدانيين بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

١٦ - وبإنجاز عمليات فحص سجلات ٢ ٣٦٥ ضابطا من ضباط الشرطة الوطنية في كانون الثاني/يناير، بدعم من البعثة، وصل عدد ضباط الشرطة الوطنية المعتمدين، سواء من العاملين حاليا أو المسرَّحين، إلى ٧ ٤١٨ ضابطا.

١٧ - وأسهم قيام المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية بتنفيذ ٢٧ عملية تفتيش في المقاطعات و ٨٤ زيارة من زيارات المراقبة النهارية/الليلية في منطقة بورت - أو - برانس

الكـبرى إسـهاما كـبيرا في تحسـين العمليـات والرقابـة. وأدى الاشـتراك الفعـال في الموقـع في سـت شـعب إلى زيـادة نوعيـة وعـدد تقـارير التحقيـق الـتي يرسـلها المفـتش العـام الأول إلى المـدير العـام للشـرطة الوطنيـة والـتي أدت إلى فصـل ٧٩٦ ضـابط شـرطة، بمـا في ذلـك ٧١٧ ضـابطا بسـبب تخلـيهم عـن وظـائفهم في الفتـرة مـن عـام ١٩٩٧ إلى عـام ٢٠١٤، و ٧٩ ضابطا لارتكابهم، في الآونة الأخيرة، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

١٨ - وانتـهى إعـداد مشـروع قـانون العقوبـات في تشـرين الثـاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويُتوقـع أن يقدَّم لتنظر فيه الهيئة التشريعية المقبلة.

المسائل الرئيسية في مجال الحوكمة

١٩ - أجرت ممثلتي الخاصة اتصالات مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة من أجل تشجيع الحوار في سياق المفاوضـات الـتي أدت إلى إبـرام اتفـاق ثلاثـي في ٢٩ كـانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٤ واتفاق سياسي في ١١ كانون الثاني/ينـاير ٢٠١٥. وتعاونـت أيضـا بشـكل وثيـق مـع شركاء هايتي الدوليين من أجل تنسيق المساعي الحميدة التي يبذلها المجتمع الدولي.

٢٠ - وتحسنت قدرة السلطات البلدية وسلطات المقاطعات على تنفيـذ الإجـراءات الإداريـة والمالية الأساسية، ولا سيما في المجالات التالية: (أ) استقدام الموظفين واعتمـادهم، بمـا في ذلـك ٤٢ مسؤولا من مسؤولي البلديات في ١١ بلدية في المقاطعة الجنوبية؛ و (ب) وضـع خطـط عمل المقاطعات والبلديات في ١٤ نائبية مفوضية و ٢٤ بلدية؛ و (ج) إتاحة أنشـطة التـدريب وبناء القدرات للسـلطات المحليـة في مجـال التخطـيط الحضـري، وتطـوير المرافـق العامـة، وتنفيـذ مشاريع جباية الضرائب المحلية، بما يشمل تـدريب ٤٥ موظفـا مـن مـوظفي المفوضـيات و ٩٠ موظفا إداريا من موظفي البلديات (منهم ١١ امرأة).

٢١ - وعلى الرغـم مـن مناقشـة الجهـات الوطنيـة صـاحبة المصـلحة لتوقيـت وأسـاليب تنفيـذ المزيد من الإصلاحات الدستورية، لم تتخذ حتى الآن أي خطوات رسمية نحو الإصلاح.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: تكوين وقوام الشرطة (في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥)

	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد وحدات الشرطة المشكلة	
البلد	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الأرجنتين	٢	١٩	صفر	صفر
بنغلاديش	صفر	٥	٨٤	١٩٦
بنن	١	٤١	صفر	صفر
البرازيل	صفر	١٦	صفر	صفر
بوركينا فاسو	٣	٤٢	صفر	صفر
بوروندي	١	١٥	صفر	صفر
الكاميرون	١	٥	صفر	صفر
كندا	١٣	٤٤	صفر	صفر
تشاد	صفر	٧	صفر	صفر
شيلي	٤	٧	صفر	صفر
كولومبيا	١	٢١	صفر	صفر
كوت ديفوار	٥	٥٠	صفر	صفر
كرواتيا	صفر	١	صفر	صفر
فرنسا	٢	١٦	صفر	صفر
غرينادا	صفر	٢	صفر	صفر
غينيا	صفر	١٤	صفر	صفر
الهند	صفر	صفر	صفر	٤٢٠
جامايكا	صفر	٢	صفر	صفر
الأردن	صفر	١٥	صفر	٣٠٨
قيرغيزستان	صفر	١	صفر	صفر
مدغشقر	١	١	صفر	صفر
مالي	٣	٣٦	صفر	صفر
نيبال	١	١٠	١١	١٢٩
النيجر	صفر	١٥	صفر	صفر

البلد	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد وحدات الشرطة المشكلة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
نيجيريا	١	٢	صفر	صفر
النرويج	٣	٣	صفر	صفر
باكستان	صفر	صفر	١	١٣٨
الفلبين	١	١٤	صفر	صفر
البرتغال	صفر	صفر	صفر	صفر
رومانيا	٣	١٧	صفر	صفر
الاتحاد الروسي	صفر	٥	صفر	صفر
رواندا	صفر	٥	١٧	١٢٣
السنغال	صفر	١٠	١١	١٢٩
صربيا	صفر	٤	صفر	صفر
إسبانيا	صفر	٤	صفر	صفر
سري لانكا	٢	٥	صفر	صفر
تونس	١	١٠	صفر	صفر
تركيا	صفر	١٨	صفر	صفر
الولايات المتحدة الأمريكية	٧	٦١	صفر	صفر
أوروغواي	صفر	٣	صفر	صفر
فانواتو	صفر	٢	صفر	صفر
اليمن	صفر	٢٤	صفر	صفر
	٥٦	٥٧٢	١٢٤	١٤٤٣
المجموع	٦٢٨		١ ٥٦٧	
	٢ ١٩٥			

المرفق الثالث

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات عسكرية (في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥)

	ضباط الأركان		القوات		
	نساء	رجال	نساء	رجال	المجموع
الأرجنتين		٧	٣٧	٥٢٢	٥٦٦
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)		١	٢٠	١٨٥	٢٠٦
البرازيل		١٩	١٨	١ ٣٢٧	١ ٣٦٤[أ]
كندا	١	٤		٢	٧
شيلي		٥	٢٠	٣٨٧	٤١٢
إكوادور		١		٥٢	٥٣
السلفادور				٣٤	٣٤
غواتيمالا		٥	٩	١٢٤	١٣٨
هندوراس				٣٧	٣٧
إندونيسيا		٢			٢
الأردن		٦			٦
نيبال		١٣			١٣
باراغواي		٣	٥	١٠٨	١١٦
بيرو		٥	٢٤	٣٤٢	٣٧١
الفلبين		٢	٩	١٤٨	١٥٩
سري لانكا		١٣		٨٤٩	٨٦٢
الولايات المتحدة الأمريكية		٩			٩
أوروغواي		١٠	١٣	٢٣٧	٢٦٠
المجموع	١	١٠٥	١٥٥	٤ ٣٥٤	٤ ٦١٥

(أ) يعمل قائد القوة بموجب عقد مع الأمم المتحدة ولذلك لا يرد ذكره في قوام القوات.


MINUSTAH
February 2015
Force Headquarters
Battalion boundary
International boundary
Departmental boundary
National capital
Departmental capital
Town, village
Main road
Secondary road
Airport
Security Hub
CUBA
ATLANTIC OCEAN
CARIBBEAN SEA
DOMINICAN REPUBLIC
HAITI
The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
NORD - OUEST
NORD
NORD - EST
ARTIBONITE
CENTRE
OUEST
GRANDE - ANSE
NIPPES
SUD
SUD - EST
PORT-AU-PRINCE
Cap-Haïtien
Port-de-Paix
Gonaïves
Hinche
Jérémie
Miragoâne
Les Cayes
Jacmel
MINUSTAH
BRAZIL (+)
PHILIPPINES
BOLIVIA
PERU (-)
ARGENTINA
CHILE
CHILE & ECUADOR
BRAZIL
PARAGUAY
ARGENTINA
GUATEMALA
BANGLADESH
INDIA 1
INDIA 2
JORDAN 1
JORDAN 2
JORDAN (SWAT)
PAKISTAN
NEPAL
URUGUAY
INDIA 3
RWANDA
SENEGAL
SRI LANKA
SRI LANKA (+)
PERU
Map No. 4224 Rev. 44 UNITED NATIONS
February 2015 (Colour)
Department of Field Support
Cartographic Section